تاريخ الإرسال:2018/09/21 تاريخ القبول:2018/09/30

معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر

Restrictions on foreign tourism investment in Algeria

دكاني عبد الكريم
طالب الدكتوراه
doukani.1964@yahoo.fr
جامعة العقيد أحمد دراية أدرار

الملخص:

لقد سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية تمتد إلى غاية 2025، عن طريق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يعكس الإرادة السياسية في تطوير القطاع السياحي والنهوض به وجعله بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا.

ولهذا عمدت الدولة إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي، كسن القوانين ومنح التحفيزات الجبائية وتقديم تسهيلات بخصوص العقار السياحي، غير أنه مازالت هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي كتلك المرتبطة بالمحيط العام، كعدم توفير الاستقرار السياسي والأمني وعدم توفر بيئة اقتصادية مستقرة، صعوبة الحصول على العقار السياح، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي.

وعليه؛ فإن تحسين مناخ الاستثمار يرتبط أيضا بتوفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة غير بيروقراطية، جهاز مصرفي متطور، محاربة الفساد، وإطار تنظيمي وتشريعي مناسب للاستثمار السياحي، يحفز المستثمر الأجنبي ويكون قادر على إقناعه بجدوى الاستثمار فيها .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، المعوقات، تحفيز الاستثمار، مناخ الاستثمار.

Summary:

The Algerian government has developed a new tourism strategy ranging from at the end of 2025, speaks of the master plan for the promotion of tourism, and which expresses the political will to develop the tourism and promotion sector and to make an alternative to the hydrocarbon sector in the future.

That's why the state to ensure a favorable environment for investment including the allocation of tax incentives, financial facilities and supply in relation to the tourism building.

But there are still a series of barriers to investment in the tourism sector, especially those related to the general environment, such as failing to ensure political stability and security and the absence of a stable economic environment and those tourism sector the difficulty of the tourism building and the difficulty of obtaining bank financing.

Therefore, the improvement of the investment climate is linked and depends on all favorable investor circumstances such as an impartial and non-bureaucratic management, a banking system developed with such projects, and the fight against corruption and a regulatory framework. and appropriate legislation for investment of the tourism sector, which favors the foreign investor and be able to persuade him the usefulness of the investments.

Keywords: Tourism Investment, Constraints, Investment Stimulation, Investment Climate.

مقدمة:

تعتبر السياحة واحدة من أكبر القطاعات الصناعية نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم فروع التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين في بعض البلدان.

زيادة علي ذلك فهي تتعلق بالعديد من الأطراف كمؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات والخدمات المعنية بها، وكبر حجم البنية الأساسية اللازمة لدعمها، كالنقل والمصارف، وشركات الاشهار والترويج.

والجزائر على غرار كل الدول تطمح إلى ولوج سوق السياحة وجعلها من الأولويات الوطنية، وجعل الجزائر أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولي، عن طريق ترسيخ سياسة واستراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، تعتمد على الاستفادة من تجارب البلدان السياحية المجاورة، وتطبيق التعليمات والتوجيهات الواردة في ميثاق السياحة المستدامة

الصادر سنة 1995م، والتي جاء فيها أنه 'ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، وغير مؤثرة في المحيط البيئي، وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية".

إن الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، على الرغم من أهمية القطاع السياحي المتزايدة في كتير من الدول، ففي الجزائر لم يرقي هذا القطاع إلى المستويات المطلوبة التي تمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، حيث بقيت نتائجه محدودة جدا إذا ما قورنت ببلدان العالم عموما، والبلدان المجاورة على الخصوص، إذ يبقي حجم الاستثمار المخصص لهذا القطاع ضعيفا بالنظر لكبر مساحة الجزائر.

كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، وأن ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

وعلى الرغم من ذلك فقد تبنت الجزائر إستراتيجية لتنمية السياحة وتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج، وجذب الاستثمارات السياحية الأجنبية، كما بادرت وزارة السياحة الجزائرية بإصلاح منظومتها لتأهيل المتخصصين والعاملين في مجال السياحة بمشاركة هيئات دولية علي رأسها المنظمة العالمية للسياحة، كما سعت الجزائر إلى الاستفادة من التجربة الكندية الرائدة في تأهيل الموارد البشرية، والاستفادة من تجارب تونس وفرنسا، عن طريق إجراء دورات تدريبية، مع الاهتمام بإدراج التقنيات الحديثة في التسيير.

والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول ومن بينها الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها.

ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار، والتي سنحاول التعرف عليها من خلال هذا البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية كمظهر بالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس الشديد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، سنحاول من خلال ما يلي إبراز مفهوم وأهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلباته

سنتعرض بالشرح في هذا المطلب إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفرع الأول، وبيان أهميته بالنسبة للدول النامية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه تملك المستثمر الأجنبي لحصة لا تقل عن 10% إجمالي رأس المال، أو قوة التصويت[1].

وعليه إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10% فإنه يعتبر في هذه الحالة استثمار أجنبي غير مباشر، على الرغم من أن الخط الفاصل بينهما ليس واضحا وليس متفق عليه.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا معتبرا من مصادر التمويل في الدول المستقبلة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، نظرا للمزايا لتي يتصف بها بالمقارنة مع وسائل التموين الخارجي الأخرى كالمنح والإعانات والقروض منها:

- الاستقرار في الأزمات المالية.
- تمويل غير مكلف إذ لا يولد أقساطا أو أرباحا.

- كما يترتب عنه انتقال القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية.

الفرع الثاني: متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها والمذكورة سلفا، لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المتطلبات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي:

أولا: تعريف متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر

هي الشروط والعوامل التي يجب توفرها حتى يمكن للمستثمر اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج، والتي تتمثل في مدي ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يشكل الأوضاع المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية، والتي تأثر سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروع الاستثماري.

وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

ثانيا: متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر

حتي يتم جذب استثمار الأجنبي، يجب علي الدولة المضيفة أن توفر مجموعة من الشروط تتمثل في ما يلي[2]:

أولا: الاستقرار السياسي

إن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات والاضطرابات الداخلية.

فوجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان، مع رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار.

ثانيا: حجم السوق واحتمالات نموه

إن وجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتوج، ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل استقرار التكاليف الثابتة. لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه.

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كما ذكرنا سلفا استثمار طويل الأجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتي يحددها (زيادة الأرباح) احتمال نمو هذه الأسواق.

ثالثا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود سياسة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف، وتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحولات العالمية هذه السياسة الاقتصادية في مجموعها جاذبة للاستثمار.

ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على:

- الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار.
- أن تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار.
- أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، و سياسة التجارة الدولية لابد أن تكون تحررية.
- وأيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت لجذب الاستثمار.

رابعا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار :

- إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من:

- وجود قانون موحد للاستثمار خال من الغموض و يتميز بالثبات والشفافية.
- أن يكفل قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.
- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

خامسا: بنية أساسية مناسبة

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمر:

- إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة والتي تعمل على تشغيل آلات الإنتاج ودون انقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع.
- شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) والتي تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة،
- شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالية التطور التكنولوجي والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين الفروع والمركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات.

سادسا: مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجي

تساهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدولة المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير.

سابعا: مدى توفر المواد الأولية

إن توفر المواد الأولية وسهولة الحصول عليها تعد من أكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأجل هذا ولمدة طويلة ظل تموقع المؤسسات في إطار دائرة استغلال المواد الأولية (صناعات إستخراجية ، تحويلية، زراعية).

ثامنا: الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة

تقدم الدول المضيفة العديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب يمكن تلخيصها في مايلي:

أ- الحوافز المالية:

وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل:

- الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع.
- إعفاء أو خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، كذلك الإعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل.

ب- حوافز تمويلية:

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار و تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي[3]:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

ج- حوافز أخرى:

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[4]:

- تخصيص إعانات للبنية التحتية : كتقديم تخصيصات بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.
- تخصيصات للخدمات: وتشمل على خدمات مالية، إدارة المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق.

– أفضلية السوق: كالحماية من أي منافسة خارجية.

– تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: وتشمل على أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجات أخطار الصرف.

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار السياحي و خصائصه

الفرع الأول: تعريف الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع(5).

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه": "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"(6).

الفرع الثاني : خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي(7):

- يحتاج الاستثمار السياحي الى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة.
- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي.
- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة الى 25 سنة.
- إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر

كانت الجزائر تنظر إلى الاستثمار الأجنبي بكثير من الريبة والشك على غرار باقي الدول النامية، انعكست على مختلف تشريعات الاستثمار التي صدرت بعد الاستقلال، بحيث تميّزت بتهميش القطاع الخاص وإعطاء فضاء واسع للقطاع العام، وفرض قيود واسعة على نشاط الشركات الأجنبية.

إلا أن هذا التوجه تغير بعد فشل النظام الاشتراكي، و التشكيك في نجاعته وقدرته على مواجهة التّحدّيات المستقبلية، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى انتهاج اقتصاد السوق وتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي و وكذلك تنفيذ برامج الخوصصة، و تبني عدّة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وحوافز أكبر للمستثمرين.

هذا ورغم كل الجهود المبذولة و التي سنشرحها في المطلب الأول، إلاّ أنّ ثمة مجموعة من العوائق تشوّه بيئة الأعمال وتسبب في انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى المطلب الثاني.

المطلب الأول: مجهودات الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي

أمام التغيرات التي شهدتها كل من الساحتين المحلية والدولية بذلت الجزائر جهود كبيرة في سبيل إصلاح الاقتصاد الوطني بمساعدة الهيئات المالية الدولية، بعد اتفاقية ستاند باي الأولى والثانية.

وأسفرت هذه الاتّفاقيات عن اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والتّدابير تتعلّق بإدارة الاقتصاد، وتهيئ لانسحاب الدّولة من ممارسة النشاط الاقتصادي تمثلت هذه الإجراءات في مايلي[8]:

- إصلاح نظام الأسعار في اتّجاه التّخلص من الأسعار الإدارية لصالح منطق السوق
- إصلاح النّظام الضريبي بتبسيطه، واعتدال معدّلاته، وإزالة التميّز بين مؤسسات القطاع العام والخاص.
- مراجعة النظام المصرفي بإرجاع بنك الجزائر إلى مهامه التّقليدية والفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية، واعتماد الأساليب التّقليدية في إدارة السياسة النقدية وذلك بإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر.

- مراجعة النصوص المنظّمة للاستثمار في الجزائر بتكريس حرية الاستثمار وإزالة التميّز بين الاستثمار العمومي والخاص، وكذلك بين المحلي والأجنبي ومنح الضمانات والتحفيزات الملائمة.
- إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية قصد التقليص من الأعباء المفروضة على الدولة، ورفع كفاءة الأداء والتّخفيف من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية.
- تخفيف وتبسيط التعريفة الجمركية.
- إصدار قانون النقد والقرض في 14/ أفريل/ 1990.
- المرسوم التشريعي رقم 12/93، الخاص بفتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية.
- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، الصادر في 12 ديسمبر 2001.
- الأمر رقم 04/01 الموافق لـ 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها.
- إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار، حيث تمّ إنشاء [9].

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

ب-المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

ج -الشبابيك الوحيدة اللامركزية

د-الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGCPPI) وتضطلع بالمهام التالية: تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة، اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدّية للقضاء عليها.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من المعوقات التي ما زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحدّ من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدّية للقضاء عليها.

الفرع الأول: المعوقات العامة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي.
- مشكلة الوصول للقروض البنكية .
- مشكل العقار الصناعي.
- مشكلة القطاع الموازي.
- مشكلة الفساد.

أولا: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي.

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر[10].
- المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.
- تصل مدة وصول البضاعة من الخليج للجزائر حوالي شهر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوربي حوالي الأسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم .
- استنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام 2002، اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية، يتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387 يوم، إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية[11] .

ثانيا: مشكلة الوصول إلى القروض البنكية

تشكل للقروض البنكية المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد، وهذا ما أكّده 72% من المستجوبين الّذين قاموا بتغطية ذاتية لميزانية الاستغلال في مقابل 70% ممن قاموا بتمويل استثماراتهم ذاتيا.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي.

و الذي زاد الطين بله الفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك.

والأكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا، فيستلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة مدة تتراوح في العادة ما بين 06 و 17 يوما، وترتفع إلى ما بين 33 و34 يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين وفي مدينتين مختلفتين.[59]

ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

ثالثا: مشكل العقار الصناعي.

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين، الوطنيين والأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب، ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر، حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار.

وبينت الدراسة السابقة أن 40 % من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي.

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في[12]:

– طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

– ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار[13]

– تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول الملكية.

– عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

مما سبق يبقى الوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار، بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات، وهذا يقودنا لاعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات ولكن في عدم الاستغلال الكامل للعقارات بحيث50% غير مستغلة [14]، ومنه فإن التخفيف من عدد الإجراءات الإدارية للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء تساهم في حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر.

رابعا: مشكلة القطاع الموازي.

الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، حيث يعاني المنتجين الذين يعملون في إطار القانون وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف[15].

يوجد في الجزائر566 سوق موازية عددتها وزارة التجارة، تحتل مساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري[16].

خامسا: مشكلة الفساد

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة وله تعارف متعددة لعل أهمها[17]:

– استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية في العالم لسنة 1996.

– الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظمة الشفافية الدولية 2004).

إن تأثير الفساد على الاستثمار سلبي وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب 50% على دخل الشركات[18]، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30 % يسمح بالرفع من معدل الاستثمار ب% [19].

ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه.

إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوى إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية.

الفرع الثاني: المعوقات الخاصة بالاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر

يعاني الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر من عدة معوقات نذكر منها:

- إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع فهو ليس بالقطاع الرائد.
- درجة النمو وتطور البنية التحتية يكاد يكون معدوما.
- دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات له أثر هامشي إذا ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي و التجاري.

- عدم وجود التسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب كثرة الإجراءات، و العراقيل والبيروقراطية التي تكبح القطاع السياحي الجزائري من التقدم (20).
- الفساد الإداري و غياب الشفافية(21).
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليسوا الجانب المهم في تنمية القطاع السياحي.
- تجد البنوك و المؤسسات السياحية صعوبة كبيرة في تحويل العملة الصعبة و تسديد المستحقات السياحية من و إلى السوق الجزائرية.
- يعاني القطاع من قوانين صارمة وغير واضحة تحد من النشاط و طرق التعامل والتطبيق للقرارات الوزارية و المراسيم الوطنية.
- ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع هما أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب و المحليين أو معرفته لطبيعة و تاريخ السياحة الداخلية كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الأجنبية في دخول القطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري و العادات و التقاليد والحلي والمصنوعات التقليدية وشخصية الفرد بصفة عامة.
- اللاأمن، إذ تعاني الجزائر و منذ الخروج من الأزمة السياسية التي كادت تعصف بالبلاد، وهو إرهاب الأفراد والممتلكات، إذ لا يأمن أي شخص على سيارته حتى وهي داخل المرآب، فما بالك بتنقله بها إلى مناطق ساحلية أو صحراوية، فبسبب انعدام الأمن و الأمان عزف السياح الأجانب عن المجي، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلته في الدول المجاورة من أجل الاستمتاع و الإحساس بالأم
- قطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا و تجاريا بحتا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي

الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي و توفير للحماية و الأمن للمناطق السياحية و الأفراد.

- تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية أي وكالات لتحويل الأموال و تسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.

الخاتمة:

رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، إلا أن هناك بعض المعوقات والتي تتمثل بدرجة أساسية في الإدارة الجزائرية، فمشكلة القروض البنكية من أسبابها بطء الإدارة البنكية في معالجة ملفات القروض، ومشكلة العقار الصناعي من أسبابها كذلك بيروقراطية الهيئات المكلفة بتسيير العقار الصناعي، والقطاع الموازي من أسبابه تخاذل السلطات الاقتصادية في الحد من هذه الظاهرة، وبيروقراطية الإدارة تؤدي كذلك إلى ظهور الرشوة.

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي لإيجاد المزيد من التحسن في المناخ الاستثماري.
- تحسين بيئة الاستثمار وتوفير كل الشروط الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالشكل الذي يساعد علي جلب المستثمرين للقطاع السياحي.
- صياغة سياسة واضحة من طرف الحكومة في مجال تمويل الاستثمار السياحي، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الحقيقية التي تشكل في اغلب الأحيان أهم عقبة أمام المستثمرين.
- تحسين مستوى معيشة المواطنين برفع القدرة الشرائية لهم من شأنه زيادة الطلب وبالتالي اتساع السوق الداخلية.

- ضرورة التسريع في ووتيرة الانفتاح على الخارج عن طريق، إعادة تفعيل التكتل المغاربي، الانضمام دون تأخير إلى منظمة التجارة العالمية، وتقليص مدة حصول المستثمر الأجنبي على تأشيرة الدخول إلى الجزائر.
- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية عن طريق التكوين الفعال للإداريين، تبسيط القوانين والتشريعات، وشفافية المعاملات، رفع أجور الإداريين كما في القطاع الخاص، وأن تفرض عقوبات شديدة على المرتشين منهم.
- تذليل العقبات التي تقف أمام إنجاز المشاريع السياحية كمشكل العقار السياحي و مشكل التمويل.
- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية المعقدة أمام الأفراد والمشروعات السياحية.
- تقديم تحفيزات إضافية للاستثمارات الأجنبية، لتشجيع جلب رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع السياحي.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر،(أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر)،الجزائر ،2005.

(2)– قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان،2009 ، ص 38–40.

(3) –محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 01،2004، ص120.

(4) –سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في المالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1،2001،ص172.

(5) –الطيب داودي /عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية الملتقى الدولي بعنوان :الاستثمار السياحي

بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي تيبازة ، ص8 .

(6) –رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008 ، ص19 .

(7) –الطيب داودي/عبد الحفيظ مسكين، مرجع سابق، ص09

(8)–عبد المجيد قدّي،الاقتصاد الجزائري بين الواقع و آفاق المستقبل، مجلة المستثمر العربي، واقع و آفاق مناخ الاستثمار في الجزائر،عدد خاص بالمؤتمر التّاسع لمجتمع الأعمال العربي بالدوحة،ص 42.

(9)–زين منصوري، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 134 – 135.

(10) جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 249، ص 22 إلى 28 نوفمبر 2006، ص 02.

(11) –محمد قويدري، مرجع سبق ذكره،ص 208.

(12)– فتحي عرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 236–237.

(13)–في هذا الصدد يتوجب على المستثمر في الجزائر المرور ب 16 مرحلة تتضمن كل واحدة منها إجراء إداريا بغرض الحصول على العقار الصناعي الضروري لتجسيد مشروع ما، فيما لا يتطلب تحقيق نفس الغاية لدى جيراننا المغاربة سوى من أربع إلى خمس مراحل إدارية فقط: انظر: جريدة البلاد اليومية، الجزائر، العدد 2116، الأحد 05 نوفمبر 2006، ص 05.

(14)–فؤاد محفوظي، الاستثمار الأجنبي المباشر :دراسة تحليلية تقييميه، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2007، ص 71.

(15)–جريدة الفجر ،السوق الموازية للعملة الصعبة تتحكم في % 40 من الكتلة النقدية،على موقع www.algeria–voice.org،تاريخ الإطلاع 2006/5/20.

(16)–جريدة الأحرار اليومية، حوار مع الهاشمي جعبوب وزير التجارة، العدد 2502، 14 سبتمبر 2006،ص 05.

(17)–سليمان ناصر، دور القيم الروحية في محاربة الفساد الاقتصادي وتثبيت الحكم الراشد، الملتقى العلمي الدولي حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة في الجزائر،الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين،9–10 ديسمبر 2006.

(18)–بشير مصيطفى، الفساد الاقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد السادس،جويلية 2005،ص 21.

(19)–بشير مصيطفى، إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد أولا، الملتقى العلمي الدولي حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 9–10 ديسمبر 2006.

(20)– منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد2 ، ص139 .

(21)–بن لكحل نوال/الأغا تغريد،السياحة في الجزائر مقومات ومعوقات، ورقة بحثية، الملتقى الدولي الثاني بعنوان :الاستثمار السياحي فيا لجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ،المركز الجامعي بتيبازة، ص16 .